تحليل إحصائي لخصائص البحث
في الاقتصاد الإسلامي

أ.د. أحمد سعيد بامخرمة، ود. محمد عمر باطويح
مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة

المستخلص: بعد مرور ما يزيد على ثلاثة عقود على بداية الاهتمام بالبحث العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي، وإنشاء مراكز الأبحاث والدراسات المتعددة في الجامعات وفي الهيئات العلمية الأخرى، وانتشار قنوات النشر في مجال الاقتصاد الإسلامي، أضحت هناك حاجة ماسة إلى تقييم مسيرة البحث العلمي الذي تم إنجازه لحد الآن في هذا المجال، وذلك من أجل ترشيد جهود البحث العلمي وتطويره والمساهمة في توجيه سياساته المستقبلية في الاقتصاد الإسلامي.

يهدف هذا البحث إلى إجراء دراسة إحصائية تحليلية للملامح والخصائص الرئيسة لجهود البحث العلمي المنشورة بعد تحكيمها في مجال الاقتصاد الإسلامي، من خلال عينة من الأبحاث المنشورة عبر قنوات النشر الرئيسة في دراسات الاقتصاد الإسلامي، ثم اختبار هذه الخصائص إحصائيا باستخدام أدوات التحليل الإحصائي للبيانات المستخرجة من العينة (تحليل المحتوى)، بناء على معايير محددة لهذه الخصائص مثل: التخصص (التصنيف الموضوعي)، والأصالة، والمنهجية، والمرجعية، والقيمة العلمية للنتائج، وغيرها، واستخلاص اتجاهات البحث العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي، وبسطها أمام الباحثين والمهتمين والمسؤولين عن البحث العلمي، من أجل رسم سياسات البحث العلمي في هذا المجال مستقبلا.

مقدمة

قبل انعقاد المؤتمر الأول عن الاقتصاد الإسلامي الذي نظمته جامعة الملك عبد العزيز في مكة المكرمة عام ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م، وباستثناء عدد قليل جداً من الكتاب الذين أشاروا إلى بعض معالم الاقتصاد الإسلامي، لم يكن أحد يعلم أو يقرأ عن "الاقتصاد الإسلامي" أو "البنوك الإسلامية"، فهذا الوضع لم يكن مقتصراً على الدول الغربية، بل شمل العالم الإسلامي وجامعاته. ولكن بعد انعقاد المؤتمر المذكور، وبعد إنشاء مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز، وظهور البنوك الإسلامية، كثرت الكتابات الاقتصاد الإسلامي واعتُرف به في الجامعات الإسلامية وحتى الغربية، وأصبح يُدرّس في معظم الجامعات العالمية، وافتتحت مراكز بحثية في أنحاء

متفرقة من العالم، وكثرت الأبحاث والكتابات، حتى أصبح عددها في العقود الثلاثة الماضية ربما يفوق بكثير كل ما كتب عن الاقتصاد الإسلامي أو بعض جوانبه قبل ذلك. وقد آن الأوان لتقييم البحوث المحكمة والمنشورة في المجلات المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي تقييماً إحصائياً يبين بالأرقام والجداول والأشكال الإحصائية مدى التزام هذه الأبحاث بخصائص البحث العلمي.

الأهداف

يهدف هذا البحث في الفصول التالية إلى:

- إعطاء فكرة موجزة عن أدبيات الموضوع.
- تحديد أهم قنوات نشر الأبحاث في مجال الاقتصاد الإسلامي وتحديد البيانات المراد إجراء الدراسة التحليلية عليها.
- تعريف الخصائص المستخدمة لتقييم الأبحاث، وتحديد رموزها المستخدمة في التحليل.
- إجراء تحليل إحصائي للخصائص الرئيسة للأبحاث المحكمة والمنشورة عبر هذه القنوات.
- استنتاج الخصائص الرئيسة لاتجاهات البحث العلمي السابقة.
- استخلاص النتائج العامة للدراسة
- اقتراح توصيات تفيد الباحثين ورؤساء تحرير المجلات العلمية المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي.

الأهمية

تكمن أهمية البحث في مدلولاته بالنسبة للجهود البحثية المستقبلية في مجال الاقتصاد الإسلامي، حيث يؤمل أن تساهم نتائج هذا البحث في تطوير هذه الجهود وترشيدها. والجدير بالذكر أن هذا البحث لا يرمي إلى إصدار أحكام تتعلق بمستوى الأبحاث المدروسة أو محتواها، وإنما يرنو إلى رصد اتجاهات هذه البحوث من خلال خصائص بحثية تم اختيارها للتعبير عن هذه الاتجاهات، ونتوقع أن يستفيد من نتائج هذا البحث الأطراف التالية:

- مراكز اتخاذ القرارات فيما يتعلق بنشاطات البحث العلمي، الحكومية منها أو الأهلية، في الدول الإسلامية.
- مراكز البحوث والدراسات في المؤسسات التعليمية ذات العلاقة بالاقتصاد الإسلامي.
- رؤساء وهيئات تحرير المجلات العلمية المتخصصة في مجال الاقتصاد الإسلامي.

الأدبيات

برزت ضمن جهود تقييم نشاط البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي منذ بداية بروز المحاولات العلمية المنهجية للبحث في هذا المجال عدة محاولات تركزت معظمها في المسوح

(surveys of literature) أو الثبت (bibliographies)، خاصة تلك المعرّفة (annotated) منها. ومن أهم الجهود الرائدة في مجال المسوح كتاب د. محمد نجاة الله صديقي (Siddiqi, 1981) المعنون: *Muslim Economic Thinking: A Survey of Literature* والذي حاول فيه تعريف القارئ بأهم الأفكار في مجال المعرفة الاقتصادية الإسلامية، مركزا على الدراسات والكتابات الحديثة، مصنفة حسب المواضيع مع قائمة بيبلوغرافية بهذه الكتابات في هذا الكتاب.

أما الجهود البيبلوغرافية (الثبت) فإنها تركز على التعريف بإيجاز بمحتوى الدراسات أو الكتابات، ومن أهم هذه الجهود كتاب محمد أكرم خان (Khan, 1981 and 1983) بعنوان: *Islamic Economics: Annotated Sources in English and Urdu*, Vol.1 & Vol.2، والكتاب الصادر عن المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (Islamic Research and Training Institute, 1993) التابع للبنك الإسلامي للتنمية وعنوانه: *Annotated Listing of IRTI Publications* وثبت المراجع العربية في التأمين التعاوني لخالد الحربي وفضل عبد الكريم (٢٠٠٣).

بالرغم من أهمية هذه الجهود، إلا أنه يغلب عليها الهدف التعريفي والوصفي مع وجود بعض المحاولات النقدية، خاصة في الجانب المسحي. ولا تزال هناك حاجة ماسة إلى إجراء دراسات تحليلية إحصائية لاتجاهات الأبحاث والدراسات في مجال الاقتصاد الإسلامي، للتعرف على أهم خصائص هذه الاتجاهات ومستواها، للاستفادة منها في تبصير وترشيد جهود البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، سواء من قبل الباحثين والدارسين أو واضعي سياسات وخطط البحث في مجال الاقتصاد الإسلامي في المستقبل. وحسب علمنا لم يقم أحد بمثل هذه الدراسة من قبل في هذا المجال وإن كان هناك من حاول تقييم خصائص النشر العلمي في العلوم الاجتماعية إحصائيا مثل الدراسات التي أجراها كل من حمادة (١٤١٤)، والسالم (١٩٧٧ و٢٠٠٠)، وفرحات (ب.ت.)، ومرغلاني (١٤٢١)، وياغي (١٩٧٧)، والعدوان (٢٠٠١).

الإشكالية

تدور الإشكالية الرئيسية للبحث حول الإجابة عن سؤال رئيسي هو: **ما مدى التزام الأبحاث المحكمة والمنشورة في الدوريات المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي بخصائص البحث العلمي؟** ويتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة هي:

- ما حجم الأبحاث والدراسات المنشورة في كل قناة ؟
- ما التصنيف الموضوعي للبحوث (النظرية، التمويل، التنمية، التأمين، الخ.) ؟
- ما نوع المنهجية المتبعة (وصفية، تحليلية، تطبيقية، قياسية، الخ.) ؟

- ما مدى التزام الباحثين بالأصالة وبمواكبة الأدبيات وقضايا المجتمع وقت نشر البحث ؟
- ما مستوى الإعداد والتوثيق بين جيد ومتوسط وضعيف؟
- ما مدى شمولية (درجة تغطية الموضوع) وحداثة المراجع؟
- ما القيمة البحثية لنتائج البحث (دلالته للدراسات المستقبلية في الموضوع) ؟

المنهج

اتبع البحث طريقة التحليل الوصفي الإحصائي للبيانات المجمعة من مصادر البيانات. وقد تم تصميم استمارة بيانات (ملحق ٥) تحدد الخصائص المرغوب استخلاصها من مصادر البيانات هذه، وفقا للمعايير التي تم وضعها بشكل تنازلي (جيد، متوسط، ضعيف) لقياس كل خاصية على حده. ثم ترميز هذه الخصائص تصاعديا بالأرقام (١، ٢، ٣) تمهيداً لإدخالها في برنامجي الحاسب الآلي Excel وSPSS، تمشيا مع أهداف البحث، ومن ثم إجراء التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام الأدوات الإحصائية الوصفية وأهمها التكرار، المتوسط، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف ودرجة الثقة، ثم استخلاص النتائج والتوصيات من هذا التحليل.

مصادر البيانات

نظراً لتعدد وتشعب هذه الأبحاث المنهجية العلمية في إعداد البحث العلمي، ولصعوبة حصر كل هذه الجهود ضمن الوقت المتاح للبحث، ورغبة الباحثين في التركيز على الجهود البحثية التي تتبع الحد الأدنى من معايير النشر العلمي، فإن الباحثين اختاروا عينة من البحوث المنشورة في أهم قنوات النشر التي تتبع نظام التحكيم في النشر، وبالتالي التركيز على الأبحاث والدراسات المحكمة والمنشورة من طرف مراكز ومعاهد البحوث مثل مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي التابع لجامعة الملك عبد العزيز بجدة، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة، والجمعية الدولية للاقتصاد الإسلامي ببريطانيا، ومركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي التابع لجامعة الأزهر بمصر، ومكتب أبحاث الاقتصاد الإسلامي ببنجلاديش، والمعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية بالسودان، والجامعة الإسلامية بماليزيا. وقد تم إدراج كل الأبحاث التي تمكن الباحثون من الحصول عليها من أعداد المجلات التي تصدرها هذه المراكز، دون انحياز أو إهمال. وقد تم أختار مصادر البيانات وفقاً للتالي:

- **المجلات**: اختيرت المجلات العلمية المحكمة المتخصصة في مجال الاقتصاد الإسلامي، سواء من خلال عنوان المجلة أو أن الأبحاث الغالبة فيها تتعلق بالاقتصاد الإسلامي.

• **الأبحاث**: اختيرت الأبحاث المنشورة في المجلات العلمية المحكمة المتخصصة في مجال الاقتصاد الإسلامي.

واجه الباحثون عدة مشاكل، خاصة عند مرحلة جمع بيانات الخصائص من أهمها:

١- عدم اكتمال بعض أعداد المجلات المراد دراستها.

٢- صعوبة الحصول على الأعداد الناقصة.

٣- تغير مسمى المجلة في بعض الحالات أو انقطاع تسلسل إصدارها.

للتغلب على تأثير هذه المشاكل على كمية ونوعية البيانات، قام الباحثون بتحري الحصول على أكبر قدر ممكن من الأبحاث المحكمة المنشورة في المجلات المتخصصة في مجال الاقتصاد الإسلامي.

التصميم

يتضمن البحث الخطوات الأساسية التالية:

١. مسح أهم قنوات النشر التي تتبع نظام التحكيم في مجال الاقتصاد الإسلامي.

٢. اختيار عينة من الأبحاث المنشورة في هذه القنوات بناء على المعايير الموضحة في تصميم البحث.

٣. تصنيف الأبحاث المختارة في العينة بحسب الموضوع وترميزها

٤. تجميع البيانات عن الخصائص الرئيسة (المشار إليها سابقا في تصميم البحث) من عينة الدراسة.

٥. إجراء التحليل الإحصائي للبيانات المجمعة بإتباع أساليب التحليل الإحصائي المتعارف عليها ومن أهمها: التكرار، والمتوسطات، والنسب، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف، ودرجة الثقة، وذلك بالاستعانة ببرنامجي Excel و SPSS في التحليل الإحصائي وبالأخص الأسلوب الوصفي Descriptive Statistics.

٦. استخلاص النتائج العامة للدراسة والتوصيات.

خصائص البحث

من أجل تحليل خصائص البحث العلمي واستخراج النتائج من ذلك، فإننا سنورد تعريفات موجزة لتلك الخصائص في الفقرة اللاحقة عند استعراضنا لنتائج كل خاصية على حده، ليتسنى للقارئ ربط تعريفات الخصائص بنتائج التحليل بشكل مباشر.

نتائج التحليل الإحصائي

سيتم تحليل بيانات الخصائص باستخدام برنامج Excel . وتبين النتائج التكرارات ونسب التكرار مع المعالم الإحصائية الأساسية التي توضح مدى جودة النتائج الإحصائية المستخرجة في التحليل مثل الخطأ المعياري، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف ودرجة الثقة. وقد أظهر التحليل الإحصائي (الوصفي) النتائج التالية:

الخاصية الأولى: سنة النشر

والمقصود بهذه الخاصية السنة التي نشر فيها البحث ضمن الحيز الزمني لسنوات نشر الأبحاث الواردة في بيانات البحث (١٩٨٣-٢٠٠٤م).

جدول رقم (١) تحليل خاصية سنة النشر

السنة	عدد التكرار	نسبة التكرار
١٩٩٧	٢٢	٩
٢٠٠٠	٢٠	٨,٢
٢٠٠٣	١٩	٧,٨
٢٠٠١	١٨	٧,٣
١٩٩٣	١٥	٦,١

يتضح من الجدول أعلاه أن أكثر عدد من الأبحاث نشرت في سنة ١٩٩٧م، وهي سنة قريبة من سنة المتوسط (١٩٩٥م)، مما يعني أن توزيع بيانات خصائص البحث موزعة توزيعاً قريباً من الطبيعي.

الخاصية الثانية: لغة البحث

ونعني بهذه الخاصية اللغة التي نشر بها البحث والتي اقتصرت على اللغتين العربية (ع) والإنجليزية (E). وقد سبق وأن أوضحنا أن إجمالي المواضيع المدروسة ٢٤٥ موضوعاً، منها ١٣٣ باللغة الإنجليزية و ١١٢ باللغة العربية حسب ما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٢) تحليل خاصية لغة البحث

اللغة	عدد التكرار	نسبة التكرار
اللغة الإنجليزية E	١٣٣	٥٤,٣
اللغة العربية ع	١١٢	٤٥,٧

الخاصية الثالثة: موضوع البحث

المقصود بهذه الخاصية البحثية الموضوع الذي يرمي الباحث إلى تناوله ومناقشته في بحثه. وقد استدل على هذه الخاصية من عنوان البحث بصورة أساسية.

جدول رقم (٣) تحليل خاصية المواضيع

التكرار			المعالم الإحصائية	
المواضيع	عدد التكرار	نسبة التكرار	المتوسط	٦١
البنوك الإسلامية	١٥	٦	الخطأ المعياري	٢,٩
توزيع الدخل والثروة	٧	٢,٩	الانحراف المعياري	٤٥
النظام المصرفي الإسلامي	٧	٢,٩	معامل الاختلاف	٢٠٥٠
الزكاة	٦	٢,٤	درجة الثقة	٥,٧
التمويل الإسلامي	٥	٢		
علم الاقتصاد الإسلامي	٥	٢		
تقييم أداء البنوك الإسلامية	٥	٢		
السياسات النقدية	٥	٢		
دالة الاستهلاك	٥	٢		

يتضح من الجدول أعلاه أن البنوك الإسلامية استحوذت على الشطر الأكبر من مواضيع الأبحاث المدروسة، ثم يليها توزيع الدخل والثروة والنظام المصرفي الإسلامي فالزكاة والتمويل الإسلامي وهكذا حسب الجدول أعلاه. وهذه النتيجة تعكس الاتجاه الغالب في معظم الأبحاث

المشهورة حالياً، من حيث تركيزها واهتمامها بالتمويل الإسلامي بصورة عامة والبنوك الإسلامية بصورة خاصة، غير أن ما يمكن أن يكون محل استغراب هو احتلال موضوع توزيع الدخل والثروة المكانة الثانية من حيث ترتيب أعداد الأبحاث على خلاف ما كنا نتوقع، وتفسير هذا قد يكون في أن موضوع الدخل والثروة لا يزال يستقطب اهتماماً نظرياً ضمن أدبيات التنمية من منظور إسلامي. غير أننا نلاحظ أن المساهمة التطبيقية والقياسية في مجال الأبحاث والدراسات المتعلقة بالدخل والثروة لا تزال متواضعة مقارنة بالمواضيع التي تجاورها مثل النظام المصرفي الإسلامي والزكاة والتمويل الإسلامي التي يلاحظ أن الجهد التطبيقي والقياسي فيها أكبر نسبياً.

الخاصية الرابعة: التصنيف العلمي

المقصود بهذه الخاصية التبويبات المتعارف عليها في تصنيف الأبحاث في علم الاقتصاد بصورة عامة والاقتصاد الإسلامي بصورة خاصة. وقد تم تقسيم تصنيف الأبحاث إلى جزأين:

أ. التصنيف العام

يقصد به التبويب الرئيسي للمادة العلمية التي يقع ضمن تصنيفها موضوع البحث من واقع التصنيفات المتعارف عليها في علم الاقتصاد.

جدول رقم (٤أ) تحليل خاصية التصنيف العام

التكرار			المعالم الإحصائية	
التصنيف العام	عدد التكرار	نسبة التكرار	المتوسط	٦,٦
النقود والبنوك	٥٢	٢١,٢	الخطأ المعياري	٠,٢٩
التمويل	٣٧	١٥,١	الانحراف المعياري	٤,٥
المالية العامة	٢٧	١١	معامل الاختلاف	٢٠,٦
الاقتصاد الكلي	٢٣	٩,٤	درجة الثقة	٥,٧
التنمية الاقتصادية	٢٢	٩		

من حيث التصنيف العام للأبحاث، أي تبويباتها الرئيسية ضمن أدبيات علم الاقتصاد، نلاحظ من الجدول أعلاه أن النقود والبنوك والتمويل يحتلان الصدارة في عدد الأبحاث المدروسة، مما يتواءم بصورة عامة مع النتيجة السابقة المتعلقة بمواضيع الأبحاث، وفيما يتعلق بالمعالم الإحصائية نلاحظ أنها مقبولة بالنسبة لهذه الخاصية.

ب. التصنيف الفرعي:

يقصد بهذه الخاصية التصنيف العلمي المتفرع من التصنيف العام للدلالة على التخصص الجزئي ضمن علم الاقتصاد.

جدول رقم (٤ب) تحليل خاصية التصنيف الفرعي

التكرار			المعالم الإحصائية	
التصنيف الفرعي	عدد التكرار	نسبة التكرار	المتوسط	٤٠,٦
البنوك الإسلامية	٢٣	٩,٤	الخطأ المعياري	١,٥
أدوات التمويل	٢٠	٢,٨	الانحراف المعياري	٢٣,٤
الزكاة	١٢	٤,٩	معامل الاختلاف	٣، ٥٤٩
السياسات النقدية	٩	٣,٧	درجة الثقة	٢,٩
توزيع الدخل والثروة	٨	٣,٣		

استطرادا لما أوردناه سابقا حول نتائج التصنيف العام من حيث التكرار لتبوييات الأبحاث، نلاحظ أن نتائج التصنيف الفرعي تعزز ذلك الاتجاه من حيث ترتيب تكرار الأبحاث، مما يؤكد اهتمام الباحثين في جملة الأبحاث بالتمويل بصورة عامة والتمويل الإسلامي بصورة خاصة، غير أننا نلاحظ أن الأبحاث المتعلقة بتوزيع الدخل والثروة احتلت مكانة متأخرة نسبياً في التصنيف الفرعي، وفي رأينا أن هذا قد يعود إلى عوامل إحصائية أكثر منها تبايناً في النتائج المتعلقة بالخصائص، حيث نلاحظ أن المعالم الإحصائية ليست مواتية فيما يتعلق بتشتت التصنيفات ممثلة بدرجة أساسية في الخطأ المعياري والانحراف المعياري، مقارنة بالمعالم الإحصائية لخاصية مواضيع الأبحاث **الوارد ذكرها سابقاً.**

الخاصية الخامسة: المنهجية

المقصود بها طريقة أو أسلوب تناول موضوع البحث وتحقيق أهدافه. والأنواع الرئيسية لمنهجية البحث المستنبطة من الأبحاث المدروسة هي كالتالي مع تعريف موجز لها:

• **التحليل الرياضي:** ويقصد به المنهجية التي يغلب عليها الأسلوب الرياضي في عرض الموضوع وتحليله واستنباط نتائجه باستخدام المعادلات الرياضية.

• **التحليل الوصفي**: وهو عبارة عن المنهجية التي يغلب عليها التحليل النظري لموضوع البحث باستخدام الأسلوب الوصفي في عرض موضوع البحث بما في ذلك أهدافه ونتائجه.

• **الإحصاء القياسي**: والمقصود به المنهجية التي يغلب عليها أسلوب القياس الإحصائي التطبيقي، مثل أسلوب الانحدار البسيط أو الانحدار المتعدد أو تحليل الاتجاه، باستخدام بيانات تاريخية (سلاسل زمنية) أو مقطعية عن ظاهرة معينة تكون موضوع البحث.

• **تاريخي وصفي**: ويمثل هذا النوع من المنهجية الأسلوب الذي يغلب عليه العرض التاريخي لظاهرة معينة، مثل تاريخ الوقف أو تاريخ التطور الاقتصادي لدولة إسلامية، باستخدام الأسلوب الوصفي المبني على بيانات أو حقائق تاريخية للتوصل إلى نتائج البحث.

• **الإحصاء الوصفي**: ويقصد بهذا النوع من المنهجية الأسلوب الذي يغلب عليه التحليل الوصفي للبيانات المستخدمة في البحث، مثل التكرار أو المتوسط أو الانحراف المعياري، باستخدام بيانات مستمدة من مصادر أولية كالاستقصاء والاستبيان أو من مصادر ثانوية منشورة وغير منشورة عن ظاهرة معينة تكون موضوع البحث.

جدول رقم (٥) تحليل خاصية المنهجية

عدد التكرار نسبة التكرار			المعالم الإحصائية	
تحليل وصفي	١٦٨	٦٨,٦	الخطأ المعياري	٠,٠٦
تحليل رياضي	٤٧	١٩,٢	الانحراف المعياري	٠,٩٥
إحصاء وصفي	١٥	٦,١	معامل الاختلاف	٠,١٢
إحصاء قياسي	٤	٤,١	درجة الثقة	٠,٩١
تاريخي وصفي	١٠	١,٦		

يلاحظ من الجدول أعلاه أن التحليل الوصفي استحوذ على حوالي (٦٩%) من خصائص المنهجية للأبحاث المدروسة، بينما يليها بفارق ملحوظ التحليل الرياضي ثم الإحصاء الوصفي فالقياسي بمعالم إحصائية مقبولة. هذه النتيجة توحي أن التحليل الوصفي لازال هو الغالب في منهجية البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي.

الخاصية السادسة: الأصالة

المقصود بأصالة البحث الإضافة العلمية التي ساهم بها البحث في مجال الاقتصاد الإسلامي مقارنة بالأبحاث السابقة في نفس الموضوع. أهم المعايير التي أهتمينا بتحريها عند استخلاص مستوى الأصالة (جيد، متوسط، ضعيف) من الأبحاث المدروسة، الآتي وفقاً لتسلسل أهميتها:

- موضوع جديد لم يطرق بعد بصورة منهجية مقبولة في الأدبيات السابقة.
- أسلوب جديد في تحليل موضوع البحث أو استنباط نتائجه فيما يتعلق بأدبيات الاقتصاد الإسلامي.
- استنباط حلول جديدة لمشاكل أو قضايا اقتصادية إسلامية معاصرة.

جدول رقم (٦) تحليل خاصية الأصالة

	عدد التكرار	نسبة التكرار	المعالم الإحصائية	
متوسط	١٤٣	٥٨,٤	الخطأ المعياري	٠,٠٣
جيد	٩٤	٣٨,٤	الانحراف المعياري	٠,٥٤
ضعيف	٨	٣,٣	معامل الاختلاف	٠,٢٩
			درجة الثقة	٠,٠٧

تبين نتائج التحليل الإحصائي الواردة في الجدول أعلاه أن مستوى الأصالة، حسب التعريف الوارد أعلاه، تعتبر من المستوى المتوسط في الأصالة، بنسبة (٥٨,٤%) وبمعالم إحصائية مقبولة من الانحراف المعياري عن المتوسط والخطأ المعياري، مما يعني أن الأغلبية من البحوث المدروسة لا ترقى أصالتها إلى مستوى متقدم من معايير توصيف الخاصية الواردة أعلاه (من حيث الإضافة إلى أدبيات الموضوع سواء فيما يتعلق بجدة موضوع البحث أو أسلوب التناول أو المنهجية أو استنباط حلول جديدة للمشاكل المعاصرة المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي).

الخاصية السابعة: مواكبة البحث للأدبيات الحديثة

تشير هذه الخاصية إلى مدى تطرق الباحث للأدبيات السابقة عن الموضوع في بحثه. وقد استرشد في استخلاص مستوى هذه الخاصية بالمعايير الرئيسة التالية ، وفقاً لتسلسل أهميتها:

- إفراد جزء خاص بالأدبيات السابقة، خاصة الحديثة منها، في متن البحث.
- إيراد أدبيات سابقة حول موضوع البحث في ثنايا البحث، أو الإحالة إليها.
- إيراد مراجع حديثة حول موضوع البحث في قائمة المراجع أو الهوامش.

جدول رقم (٧) تحليل خاصية مواكبة الأدبيات

المواكبة للأدبيات	عدد التكرار	نسبة التكرار	المتوسط	١,٥
التكرار			المعالم الإحصائية	
جيد	١٣٢	٥٣,٩	الخطأ المعياري	٠,٠٤
متوسط	٩٧	٣٩,٦	الانحراف المعياري	٠,٦٢
ضعيف	١٦	٦,٥	معامل الاختلاف	٠,٣٨
			درجة الثقة	٠,٠٨

من الجدول أعلاه نستنتج أن مستوى مواكبة الأدبيات الحديثة في موضوع الأبحاث المدروسة، حسب المعايير الواردة أعلاه، كان جيداً في الغالب بنسبة تقارب (٥٤%) مع معالم إحصائية مقبولة، بينما يليها المستوى المتوسط بنسبة تقارب (٤٠%). هذه النسب تتبىء عن مستوى متقدم نسبياً من التزام الباحثين بمواكبة الأدبيات الحديثة (الدراسات السابقة حول الموضوع)، من حيث الإشارة المباشرة إلى هذه الأدبيات أو الإحالة إليها في متن البحث أو في المراجع، مما يفيد الباحثين اللاحقين ويساهم في إثراء مخزون أدبيات البحث حول الموضوع، أخذاً في الاعتبار حداثة البحث العلمي المنهجي في مجال الاقتصاد الإسلامي في غضون العقود الثلاثة الماضية، مقارنة بالأبحاث في الموضوعات العلمية الأخرى عريقة التاريخ في مسيرة البحث العلمي.

الخاصية الثامنة: مواكبة البحث للقضايا المعاصرة

يقصد بهذه الخاصية مدى تطرق موضوع البحث للقضايا الاقتصادية المعاصرة للمجتمعات الإسلامية. ومن أهم هذه القضايا:

- أدوات التمويل الإسلامية الحديثة وتحليل مخاطرها.
- السوق المالية الإسلامية وتنظيمها.
- المشاكل التطبيقية في أعمال المصارف الإسلامية المعاصرة.
- مشاكل الرقابة الشرعية والإشراف على المصارف الإسلامية.
- تأثيرات العولمة الاقتصادية وتحرير الخدمات المالية ضمن منظمة التجارة العالمية.
- العلاقة بين الملكية والإدارة (الحوكمة) في المؤسسات المالية الإسلامية.
- قضايا التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

- الإصلاحات الاقتصادية في الدول الإسلامية.
- دور الزكاة والوقف في التنمية الاقتصادية الشاملة في الدول الإسلامية.
- مكافحة الفقر والبطالة والتضخم في الدول الإسلامية.
- الدين العام في الدول الإسلامية وتأثيراته وطرق معالجتها.

جدول رقم (٨) تحليل خاصية المواكبة للقضايا المعاصرة

التكرار			المعالم الإحصائية	
المواكبة للقضايا المعاصرة	عدد التكرار	نسبة التكرار	المتوسط	١,٦
متوسط	١١٩	٤٨,٦	الخطأ المعياري	٠,٠٤
جيد	١١٥	٤٦,٩	الانحراف المعياري	٠,٥٨
ضعيف	١١	٤,٥	معامل الاختلاف	٠,٣٣
			درجة الثقة	٠,٠٧

بالرغم من أن نسبة تكرار المستوى الجيد من الأبحاث المدروسة أقل ولكن قريبة من (٥٠%) بمعالم إحصائية مقبولة، إلا أن هذا لا يزال ينبىء عن تواضع الجهد البحثي في مجاراة متطلبات المجتمع الإسلامي من أبحاث تمس قضاياه المعاصرة، كالمشار إليها أعلاه، من حيث الأولويات، ولعل هذا قد يرجع إلى حداثة التجربة التطبيقية للمفاهيم المعاصرة في الاقتصاد الإسلامي مثل: الأسواق المالية وأدوات التمويل الإسلامي ومؤشرات أداء البنوك الإسلامية، مما يعني عدم توفر بيانات تاريخية كافية للارتكاز عليها في إجراء الدراسات التطبيقية أو عدم توفر أدبيات حديثة كافية، كما أشرنا أعلاه، حول تجربة تطبيقات المفاهيم الإسلامية الحديثة في التمويل أو الاستثمار أو غيرها من القضايا المعاصرة ذات الأولوية بالنسبة للتنمية الاقتصادية والمالية للمجتمعات الإسلامية الحديثة.

الخاصية التاسعة: مستوى الإعداد

يقصد بذلك مدى إتباع البحث للخطوات النموذجية المتعارف عليها في إعداد البحوث العلمية، مثل: مشكلة البحث (سواء أفرد لها جزء مستقل في البحث أو ضمن مقدمة البحث)، أهمية البحث، أهداف البحث، منهجية البحث، الأدبيات السابقة، توصيف نموذج البحث ومتغيراته في حالة الأبحاث التطبيقية (القياسية)، النتائج والتوصيات، والهوامش والمراجع.

جدول رقم (٩) تحليل خاصية مستوى الإعداد

مستوى الإعداد	التكرار		المعالم الإحصائية	
	عدد التكرار	نسبة التكرار	المتوسط	١,٧
متوسط	١٥٤	٦٢,٩	الخطأ المعياري	٠,٠٣
جيد	٨٨	٣٥,٩	الانحراف المعياري	٠,٥
ضعيف	٣	١,٢	معامل الاختلاف	٠,٢٥
			درجة الثقة	٠,٠٦

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لبيانات خاصية مستوى الإعداد أن المستوى المتوسط هو الغالب بنسبة تكرار تقارب (٦٣%)، بينما يبتعد عنها مستوى الإعداد الجيد بفارق نسبة (٢٧%)، مع معالم إحصائية مقبولة من حيث الانحراف والخطأ المعياري وغيرها، يعني أن مستوى الإعداد البحثي لا يزال يعتريه القصور من وجهة نظر المعايير السابق ذكرها أعلاه، وقد يكون هذا القصور ناتجا عن بعض العوامل الآتية:

- عدم التزام بعض الباحثين بالمعايير الحديثة، خاصة في مجال الدراسات الاقتصادية والمالية.
- ضعف الخلفية المنهجية البحثية لبعض الباحثين من حيث المعايير المتعارف عليها.
- قصور في العملية التحكيمية من قبل بعض المحكمين، من حيث عدم التدقيق في توفر متطلبات المعايير النمطية في إعداد البحوث أو تجاهلها أو عدم الإلمام الكافي بها.
- عدم التزام بعض مؤسسات البحث العلمي أو هيئات التحرير بتوفر المعايير النمطية في إعداد البحوث أو إلزام الباحثين بها حتى وأن طلب المحكمين ذلك في ملاحظاتهم.

• حداثة التجربة البحثية في مجال الاقتصاد الإسلامي مقارنة بالعلوم الأخرى ورغبة بعض مؤسسات البحث أو هيئة تحرير المجلات العلمية المحكمة في استقطاب الباحثين، مما يؤدي أحياناً إلى التغاضي عن شروط أو متطلبات الإعداد النمطي للبحوث.

الخاصية العاشرة: توثيق البيانات

نعني بذلك إيراد الباحث مصادر البيانات والمعلومات، خاصة بالنسبة للأبحاث الإحصائية أو القياسية التطبيقية، في مكانها الصحيح في البحث وبصورة مكتملة.

جدول رقم (١٠) تحليل خاصية التوثيق

التكرار			المعالم الإحصائية	
التوثيق	عدد التكرار	نسبة التكرار	المتوسط	٣,٦
لا ينطبق	٢٠٢	٨٢,٤	الخطأ المعياري	٠,٠٦
جيد	٢٧	١١	الانحراف المعياري	١
متوسط	١٢	٤,٩	معامل الاختلاف	١,٠١
ضعيف	٤	١,٦	درجة الثقة	١٣

نظراً لأن معظم الأبحاث المدروسة ليست تطبيقية أو إحصائية وصفية أو قياسية، فإن النسبة الغالبة من هذه الأبحاث لا ينطبق عليها توفر توثيق البيانات. وبالرغم من ذلك فإن مستوى توثيق البيانات بالنسبة للأبحاث التطبيقية أو الإحصائية القياسية يعد جيداً مقارنة بالمستويات الأقل. ويلاحظ أن المعالم الإحصائية الناتجة عن تحليل بيانات هذه الخاصية تظهر انحرافاً معيارياً أكبر نسبياً مقارنة بالخصائص الأخرى، ولعل ذلك يرجع من ناحية التحليل الوصفي الإحصائي إلى كبر نسبة تكرار الأبحاث التي لا ينطبق عليها توثيق البيانات (٨٢,٤%)، الأمر الذي أدى إلى زيادة درجة التشتت في البيانات عن متوسطها، مما يعني انحرافاً نسبياً عن التوزيع الطبيعي للبيانات.

الخاصية الحادية عشرة: شمولية المراجع

تعني هذه الخاصية احتواء قائمة مراجع البحث في معظمها على مراجع ذات صلة مباشرة بمحتوى البحث، بحيث تغطي في مجملها العناصر الأساسية التي أشتمل عليها البحث.

جدول رقم (١١) تحليل خاصية شمولية المراجع

المعالم الإحصائية		التكرار		
١,٥	المتوسط	نسبة التكرار	عدد التكرار	شمولية المراجع
٠,٠٤	الخطأ المعياري	٥٧,٦	١٤١	جيد
٠,٦	الانحراف المعياري	٣٦,٧	٩٠	متوسط
٠,٣٦	معامل الاختلاف	٥,٧	١٤	ضعيف
٠,٠٨	درجة الثقة			

أظهرت النتائج أن نسبة تقارب (٥٨%) من الأبحاث المدروسة اتصفت بشمولية المراجع حسب التعريف أعلاه وبمعالم إحصائية مقبولة بصورة عامة، إلا أن عددًا منها كان متوسط المستوى في الشمولية.

الخاصية الثانية عشرة: حداثة المراجع

المقصود بحداثة المراجع مدى قرب تواريخ معظم مراجع البحث إلى سنوات النشر، بحيث تعكس مدى قدرة الباحث على توظيف واستخدام المراجع الحديثة عن الموضوع، خاصة منها المتصلة مباشرة بهذا الموضوع، في تدعيم جهوده المتعلقة بإعداد البحث وتحقيق أهدافه.

جدول رقم (١٢) تحليل خاصية حداثة المراجع

المعالم الإحصائية		التكرار		
١,٨	المتوسط	نسبة التكرار	عدد التكرار	حداثة المراجع
٠,٠٤	الخطأ المعياري	٥٩,٢	١٤٥	متوسط
٠,٦	الانحراف المعياري	٣١	٧٦	جيد
٠,٣٦	معامل الاختلاف	٩,٤	٢٣	ضعيف
٠,٠٧	درجة الثقة			

على خلاف خاصية شمولية المراجع كانت الغالبية من الأبحاث المدروسة متوسطة المستوى من حيث حداثة المراجع بنسبة تكرار حوالي (٥٩%)، وبمعالم إحصائية مقبولة، وبفارق حوالي (٢٨%) عن المستوى الجيد، مما يوحي أن معظم الأبحاث المدروسة لازالت تقصر عن مجاراة التطورات الحديثة في أدبيات مواضيع الأبحاث. وبهذا الصدد فإنه يمكن للباحثين ملاحظة الاعتبارات الآتية التي قد تكون تسببت في هذه النتيجة من أهمها:

- قلة المنشور من المراجع والدراسات السابقة عن الموضوع.
- عدم اطلاع الباحثين على مستجدات البحث في الموضوع أو عدم تحريهم الكافي عن ذلك.
- طبيعة بعض الأبحاث لا توفر للباحث مراجع أو أدبيات حديثة مثل: تاريخ الفكر في مجال الاقتصاد الإسلامي أو تاريخ بعض المفاهيم الاقتصادية الإسلامية كالوقف وغيرها.
- عدم إلمام بعض الباحثين بأكثر من لغة مما يؤدي إلى تفويت الفرصة عليهم في الاطلاع على المستجدات الحديثة في الدراسات والأبحاث باللغات الأخرى.

الخاصية الثالثة عشرة: القيمة البحثية للنتائج

ما يهمنا في هذه الخاصية ليس مجرد وجود نتائج أو توصيات بقدر ما نركز على مدى احتواء هذه النتائج على اقتراحات ذات دلالة وأهمية للأبحاث المستقبلية حول الموضوع.

جدول رقم (١٣) تحليل خاصية القيمة البحثية

التكرار			المعالم الإحصائية	
القيمة البحثية	عدد التكرار	نسبة التكرار	المتوسط	٢,٤
متوسط	١٤١	٥٧,٦	الخطأ المعياري	٠,٠٦
لا توجد نتائج	٥١	٢٠,٨	الانحراف المعياري	٠,٩٥
جيد	٣١	١٢,٧	معامل الاختلاف	٠,٩١
ضعيف	٢٢	٩	درجة الثقة	٠,١٢

يلاحظ من نتائج التحليل الإحصائي أعلاه، أن النسبة الغالبة من مستويات القيمة البحثية للنتائج والتوصيات الواردة في الأبحاث المدروسة (٥٧,٦%)، وبمعالم إحصائية مقبولة، هي متوسطة، مما يشير إلى تواضع دلالات هذه النتائج والتوصيات للأبحاث المستقبلية، بمعنى آخر أن معظم الأبحاث المدروسة لم تكن تتضمن اقتراحات أو إرشادات حول رؤية الباحث أو الباحثين لمدى مساهمة نتائج هذه الأبحاث في استشراف أبحاث مستقبلية انطلاقاً من معطيات هذه النتائج، سواء من حيث المنهجية أو النماذج المستخدمة في الأبحاث أو نوعية البيانات أو غيرها من العناصر البحثية التي يمكن أن يطرأ عليها التطوير أو الترشيد انطلاقاً من نتائج الأبحاث الحالية. وهذه النتيجة تعتبر مصدر خلل في خصائص الأبحاث المدروسة يجب الاهتمام بها وإعطاؤها العناية اللازمة في عملية تحكيم ونشر الأبحاث، خاصة في مجال الاقتصاد الإسلامي الذي يشهد تطوراً متسارعاً في الجهود البحثية تستدعي الربط بين نتائج الأبحاث

الحالية ومدلولاتها بالنسبة للأبحاث المستقبلية، وبالتالي ترشيد مدى استفادة الأبحاث المستقبلية من نتائج الأبحاث الحالية. وتجدر الإشارة، بناءً على النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن نسبة تقارب (٢١%) من الأبحاث لا توجد فيها نتائج أو توصيات خلافاً للمعايير البحثية المتعارف عليها.

النتائج العامة والتوصيات

تمخض عن نتائج التحليل الإحصائي السابقة جملة من النتائج العامة، إضافة إلى طرح عدد من التوصيات التي ستعزز من الارتقاء بهذه الخصائص إلى المستوى الذي يؤهل الاقتصاد الإسلامي للقيام بالدور المنوط به.

أولاً: النتائج العامة

- تستحوذ الموضوعات المتعلقة بالبنوك الإسلامية والتمويل الإسلامي على غالبية مواضيع الأبحاث المدروسة، مما يعكس الأهمية المتزايدة لهذا الموضوع بالنسبة للقضايا الاقتصادية المعاصرة للمجتمعات الإسلامية.

- لا يزال التحليل الوصفي هو السائد في هيكل منهجية البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي على حساب الدراسات التطبيقية والقياسية.

- لا ترقى أصالة البحوث المدروسة في الاقتصاد الإسلامي إلى المستوى المتقدم من معايير الأصالة المتفق عليها، من حيث الإضافة إلى أدبيات الموضوع، سواء فيما يتعلق بجدية موضوع البحث أو أسلوب التناول أو المنهجية أو استنباط حلول جديدة للمشاكل المعاصرة المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي.

- إن مستوى مواكبة الأدبيات الحديثة في مواضيع الأبحاث كان جيداً في معظم الأبحاث المدروسة

- لا يزال الجهد البحثي في مجال الاقتصاد الإسلامي متواضعاً في مجاراته لمتطلبات المجتمع الإسلامي من أبحاث تمس قضاياه المعاصرة من حيث ترتيب الأولويات. ويمكن إرجاع ذلك للأسباب التالية:

١. حداثة التجربة التطبيقية للمفاهيم المعاصرة في الاقتصاد الإسلامي مثل الأسواق المالية وأدوات التمويل الإسلامي ومؤشرات أداء البنوك الإسلامية.

٢. عدم توفر بيانات تاريخية كافية للارتكاز عليها في إجراء الدراسات التطبيقية.

٣. عدم توفر أدبيات حديثة كافية حول تجربة تطبيقات المفاهيم الإسلامية الحديثة في التمويل أو الاستثمار أو غيرها من القضايا المعاصرة ذات الأولوية بالنسبة للتنمية الاقتصادية والمالية للمجتمعات الإسلامية الحديثة.

• إن مستوى الإعداد البحثي لا يزال يعتريه القصور من وجهة نظر المعايير المتفق حولها، وقد يكون هذا القصور ناتجا عن بعض العوامل الآتية:

١) عدم التزام بعض الباحثين بالمعايير الحديثة خاصة في مجال الدراسات الاقتصادية والمالية.

٢) ضعف الخلفية المنهجية البحثية لبعض الباحثين من حيث المعايير المتعارف عليها في إعداد البحوث.

٣) قصور في العملية التحكيمية من قبل بعض المحكمين، من حيث عدم التدقيق في توفر متطلبات المعايير النمطية في إعداد البحوث أو تجاهلها أو عدم الإلمام الكافي بها.

٤) عدم التزام بعض مؤسسات البحث العلمي أو هيئات التحرير بتوفر المعايير النمطية في إعداد البحوث أو إلزام الباحثين بها حتى وإن طلب المحكمون ذلك أو أشاروا إليها في ملاحظاتهم.

٥) نظراً لحداثة التجربة البحثية في مجال الاقتصاد الإسلامي، مقارنة بالعلوم الأخرى، ورغبة بعض مؤسسات البحث أو هيئة تحرير المجلات العلمية المحكمة في استقطاب الباحثين، يتم أحياناً التغاضي عن شروط أو متطلبات الإعداد النمطي للبحوث.

• معظم الأبحاث المدروسة لازالت تعاني من مجاراة التطورات الحديثة في أدبيات مواضيع الأبحاث. وقد تكون الاعتبارات الآتية من أهم الأسباب المفضية لهذه النتيجة:

١) قلة المنشور من المراجع والدراسات السابقة عن الموضوع.

٢) عدم إطلاع الباحثين على مستجدات البحث في الموضوع أو عدم تحريهم الكافي عن ذلك.

٣) طبيعة بعض الأبحاث لا توفر للباحث مراجع أو أدبيات حديثة مثل تاريخ الفكر في مجال الاقتصاد الإسلامي أو تاريخ بعض المفاهيم الاقتصادية الإسلامية كالوقف وغيرها.

٤) عدم إلمام بعض الباحثين بأكثر من لغة، مما يؤدي إلى تفويت الفرصة عليهم في الاطلاع على المستجدات الحديثة في الدراسات والأبحاث باللغات الأخرى.

- لم تتضمن معظم الأبحاث المدروسة اقتراحات أو إرشادات حول رؤية الباحث أو الباحثين لمدى مساهمة نتائج هذه الأبحاث في استشراف أبحاث مستقبلية انطلاقاً من معطيات هذه النتائج سواء من حيث المنهجية أو النماذج المستخدمة أو نوعية البيانات أو غيرها من العناصر البحثية.

ثانياً: التوصيات

أولاً: توصيات موجهة لهيئات النشر

- إعطاء أهمية أكبر في الدراسات والبحوث للمواضيع التي تعالج القضايا المعاصرة التي تواجه العالم الإسلامي، بدلاً من التركيز على قضايا البنوك والتمويل الإسلامي على الرغم من أهميتهما.

- ضرورة الاهتمام بالدراسات والبحوث التطبيقية والقياسية في مجال الاقتصاد الإسلامي بمختلف مجالاته.

- ضرورة تشجيع البحث العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي من خلال رفع مستوى الدعم المادي وفقا للجهود المبذولة من قبل الباحثين.

- اعتماد منهجية علمية رصينة في أبحاث الاقتصاد الإسلامي لضمان مبدأ الأصالة في إعداد الدراسات والبحوث في مجال الاقتصاد الإسلامي.

- ضرورة تحديد معايير النشر العلمي الحديثة وإضافتها إلى شروط النشر ليلتزم بها الباحثون عند إعداد بحوثهم.

- تطوير إجراءات التحكيم المعتمدة في المجلات العلمية المحكمة بحيث تستوعب كافة الخصائص المتعلقة بإعداد الدراسات والبحوث.

- ضمان الالتزام بالمعايير الحديثة للتحكيم من خلال الاختيار الجيد للمحكمين ذوي الكفاءة العلمية العالية.

- التأكيد على ضرورة عرض أعداد المجلات العلمية على شبكة الإنترنت ليتسنى للباحثين الإطلاع عليها والاستفادة من مادتها العلمية، أسوة بمجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي.

ثانياً: توصيات موجهة للباحثين

- الاهتمام بالمعايير المتعارف عليها في البحث العلمي والالتزام بها لضمان مستوى إعداد جيد للأبحاث المقدمة للنشر في المجلات العلمية المحكمة.

- الاتجاه نحو إجراء الدراسات والبحوث التطبيقية والقياسية بدلاً من التركيز على التحليل الوصفي.
- الاطلاع المستمر على المستجدات الحديثة في الدراسات ذات الصلة بالاقتصاد الإسلامي.
- الاهتمام بمواكبة الأدبيات الحديثة وشمولية المراجع والقيمة البحثية للنتائج عند إعداد البحوث.
- ضرورة إيلاء الأولوية للمواضيع ذات الصلة المباشرة بالقضايا المعاصرة للمجتمع الإسلامي.

Statistical Analysis of the Characteristics of Research on Islamic Economics

Ahmed Saeed Bamakhramah, Mohammed Omar Batwaih

Abstract. After more than three decades of research in Islamic Economics and the establishment of many research centers in universities and other educational or research institutions, a need has risen for an evaluation of the previous research efforts undertaken up to now in this field, in order to improvise on such efforts and rationalize the future research policies.

This research aims at conducting a statistical analysis of the most significant characteristics of the research published in refereed avenues of research in Islamic Economics. A sample of such research is selected and analyzed statistically to identify the main research characteristics (content analysis) such as: type of topic, methodology, genuineness, referencing, conclusions value, etc..

Conclusions are drawn from the statistical analysis to be utilized by researchers, educators and research policy-makers for the benefit of research quality improvement in Islamic Economics in the future.